القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة

د. مروان عبدو

تستأثر القضية الفلسطينية باهتمام العالم المعاصر، كونها تمثل، راهناً، القضية المركزية في الشرق الأدنى، وكونها، في الأساس، قضية شعب اغتصب الاستعماريون الصهيونيون أرضه وشردوا اكثريته عنها. وكنتيجة لنضال طويل ودؤوب يكاد يبلغ عامه الاربعين، اعترفت الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى المتفرعة عنها، على مدى هذه الفترة، بحقوق عديدة لهذا الشعب، في وقت لاتزال كبريات الدول الأوروبية والغربية تتنكر لحقوقه المشروعة.

والبحث الذي نحن بصدده هنا، يتناول، بمنهجية تاريخية مستندة إلى الوثائق والوقائع، مراحل ادراج قضية فلسطين في أروقة الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، ويبين الحقوق الثابتة، والحقوق المتفرعة عن القضية الأم، كما يبين ممارسات الصهيونيين التي ادانتها هيئات الأمم المتحدة المختلفة، إلى جانب انه يعطي لمحة عن الصدى العالمي الذي حظيت به هذه القضية.

ـــ يمكن تقسيم مراحل ادراج القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة إلى ثلاث:

(أ) المرحلة الأولى (من الفترة الممتدة من ٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٧ إلى ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١): ففي الثاني من نيسان (ابريل) من العام ١٩٤٧ ادرجت القضية الفلسطينية، بطلب من بريطانيا، لأول مرّة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة كبند مستقل تحت بند رئيس دعي «قضية فلسطين». وتحت هذا البند، ولغاية العام ١٩٥١، ادرجت، ايضاً، كل القضايا المتفرعة عن القضية الفلسطينية الأم. ومن هذه القضايا الفرعية:

ـ تقرير اللجنة الخاصة لفلسطين (الاونسكوب)؛ وهي اللجنة التي شكلت في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، بموجب القرار ١٠٦، وضمت ممثلي ١١ دولة، هي: اوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وايران وهولندا وبيرو والسويد وأورغواي ويوغسلافيا. وقد منحت اللجنة صلاحيات واسعة، وكانت مهمتها التأكد من الحقائق وتجميعها وتسجيلها، وتحري كل المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، على ان تعد تقريرها وتقدمه إلى الأمين العام، في موعد اقصاه الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧، متضمناً الاقتراحات التي تراها ملائمة لحل هذه القضية[١].

ـ انتهاء الانتداب.